كتصور الحراره والبروده والتصديق بان الكل اعظم من الجزء اما كسبي يحتاج
اليه كتصور الروم والتصديق بان الزوايا الثلث في المثلث هكذا
متساويه للقائمتين هكذا فيحصل كسبي التصور من بديهيه بلا واسطه
ومعها باستعانه علم المنطق وكسبي التصديق من بديهيه كذلك فلطريقان موصلان
الى التصور والتصديق ولكل منهما مبادٍ ومقاصد فمبادي الطريق الاول الكليات
ومقاصده القول الشارح ومبادي الثاني القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس بمادته اربعهم ننظر في القول الشارح من حيث الماده والصوره
فاستقل علما حثه الماديه فجعل له بابان بل باب واحد وادرج تلك المباحث في
باب البرهان على ان كون طريق تام موصلا لا يخلو عن علم يشمله كتب والامام على
ان الطريق يوصل الى التصور فهو ومباديه ليسا من المنطق عنده ونظر في ان
من تلك الحيثيه فوجدانها من حيث التصور يقتضي بانها من حيث الماده على
خمسه اقسام كل منها باب فضم اليها وسميت صناعه خمسه برهان وجدل
وخطابه وشعر ومغالطه فهذه الشعب ابواب المنطق الذي رتب عليها كتب القدما
وقد جمعها في قول من ثانهم • بكاف ثم فافات ثلاث • وباء ثم جيم ثم خاء •
• وشين ثم ميم • لباب العين يا من في الرجا • وجعل المتاخرين
جعل مباحث الالفاظ بابا اخر فصارت عشره وبعضهم ادرج الامور الخمسه
كتصور العلم برسمه والتصديق بموضوعه موضوعه وبالفايده وسماها مقدمه
الشروع وبعضهم جعل مباحث الالفاظ منها وبالجمله فالمصنف عدل في الترتيب
على ما عليه كتب القدما فذكر في رسالة تلك الابواب على التفصيل وفق
ما ذكرنا معا على الاجمال على ما تجد عليك شيئا فشيئا ان شاء الله تعالى وان ليس
ينبغي لفطن باب كذا وكذا طلبا للاختصار وان مباحث الالفاظ وجه
ضبطه ان المذكور فيها ان لم يتعلق بالمنطق اصلا فهو الخطبه ان تعلق فان
كان في الرساله

نيفتش ح

تعريف الدال له
هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر

كان البحث فيه من حيث انه يتوقف افادته واستفادته عليه فهو مباحث الالفاظ
على باب تبين والافان كان باحثا عن مبادي الموصل الى التصور او الموصل
نفسه بحسب الصوره فهو الباب الاول والثاني والافان كان باحثا عن مبادي
الموصل الى التصديق او الموصل نفسه بحسب الصوره فهو الباب الثالث والرابع
او بحسب الماده فان ركب من اليقينيات فهو الخامس والافان كان من المشهورات
فهو القياس او لا فان كان من الطنيات والمقبولات فهو السابع او لا فان كان
فهو الثامن او لا ويكون لا محاله باعتبار الوقوع مركبا من الشبيه باليقينيات
او بالمشهورات او من الوهميه الكاذبه فهو التاسع قال ايا عوجي
اي الباب الاول ايا عوجي يعني به الكليات الخمس اعني النوع والجنس والفصل
والخاصه والعرض العام وهو لفظ يوناني عام لها منقول اليها اما من
اسم موضوع لاوفار يم الاول لكنه مغاذ اليوم عده الرساله التي وملاكل المنقو
اليها الذاتي والعرضي القسمين للكلي القسم المزدوج القسم للفظ الدال عليه المجموع
وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث دلالته على المعنى فوجب الاعتراف بهذه
الدلالة ثم تقسيمها فقد قيل كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء اخر
والشيء الاول يسمى الدال والثاني مدلولا والمراد بالعلم في المعرفين الادراك
مطلقا تصوريا كان او تصديقيا والقايل ان يقول المعرف منقوض بانه يجوز ان يكون في
النفس مدلول شاهد لا من غير التفويل عليه ثم علم دالة في حالة شاهد تلك
المدلول فلا شك ان دلالته عليه ثابته في تلك الحاله والا لم يكن الاعتبار دلالة
المعتبره في المنطق هي المطلق مع صدق المكون المذكور على تلك الدلاله والا
لزم اجتماع النقيضين بشيء واحد وهو محال ولنا في جواب ان نقول الملازمه ممنوعه
انفكاك الملزوم عن اللازم وذلك يتصور على وجهين احدهما ان يكون اللازم مختصا
قبل الملزوم كما في الكلام النفسي الذي يكون متحققا جدة كما في عدم الاتيان في جوابه

Copyright © King Saud University